SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 65 مدنياً بينهم 23 طفلاً و3 سيدات و6 ضحايا بسبب التعذيب في تموز في سوريا 2024

حزب الله اللبناني مسؤول غالباً عن قتل 12 طفلاً في قرية مجدل شمس في الجولان المحتل

الخميس 1 آب 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M240801

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في تموز 3

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 6

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 8

خامساً: حصيلة الكوادر الطبية 9

سادساً: حصيلة المجازر 10

سابعاً: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية 13

ثامناً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 14

تاسعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 15

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات 16

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر تموز/ 2024، إضافةً لحالات الاعتداء على المراكز الحيوية. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبيَّة، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أنَّنا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكَّن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكَّن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات، أو استخدام أسلحة متشابهة، أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

نحرص في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدَّثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصوَّر، فإنَّه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثِّق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإنَّنا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا، كما يُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات، ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

هناك العديد من الخطوات والتحديات الإضافية، تحدَّثنا عنها بالتفصيل ضمن منهجية عملنا، نرجو مراجعتها عبر الرابط التالي، ونكتفي هنا بهذا القدر حفاظاً على حجم معين للتقرير.

نؤكد أنَّ ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في تموز:

أ: حوادث القتل:

- وثّقنا في تموز مقتل **65 مدنياً**، بينهم 23طفلاً، و3 سيدات، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي ميزت شهر تموز:

أولاً: جهات أخرى:

وثَّقنا في تموز **مقتل 50 مدنياً**، بينهم 18 طفلاً، و2 سيدة على يد جهات أخرى، وبنسبة تقارب 77% من حصيلة الضحايا لشهر تموز، بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 36% وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، ثم تلاها الجولان المحتل بنسبة 24% من حصيلة الضحايا على يد جهات أخرى، تلتها محافظة حلب بنسبة 16%، وتوزعت عمليات القتل كالتالي:

- سجلنا في تموز مقتل 5 مدنيين، بينهم 2 طفل و1 سيدة، جراء انفجار الألغام التي لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بزراعتها، لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2024، 73 مدنياً، بينهم 12 طفلاً، و15 سيدة.
  - السبت 13/ تموز قتلت السيدة خولة جاسم الحسون، إثر انفجار لغم تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء عملها في قطاف نبتة القبار المعروفة بـ "الشفلح" في أرض زراعية قرب قريتها، وهي من أبناء قرية عرب حسن كبير شمال مدينة منبج في ريف محافظة حلب الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.
- تسبّب الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، بمقتل 22 مدنياً، بينهم 1 طفل، أي ما يعادل 44% من ضحايا جهات أخرى، 17 منهم قضوا في محافظة درعا.
  - الخميس 11/ تموز، قتل طالب حسن النصار، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم في مدينة الصنمين في ريف محافظة درعا الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.
- تسببت التفجيرات التي لم نتمكن من تحديد مرتكبيها بمقتل 5 مدنيين، بينهم 1 طفل، ففي يوم السبت 27/ تموز قتل محمد أحمد قدور، البالغ من العمر 30 عاماً، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب لم نتمكن من تحديد مصدره أثناء وجوده في أرض زراعية في بلدة بداما في ريف محافظة إدلب الغربي. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.
  - وثَّقنا مقتل 2 مدني، أحدهما طفل على يد القوات التركية، الثلاثاء 16/ تموز توفي طفل يدعى خالد رشيد العمر، متأثراً بجراح أصيب بها برصاص عناصر القوات التركية المتمركزة في معبر باب السلامة الحدودي في تاريخ 1/ تموز/ 2024، وذلك بعد إطلاق تلك القوات النار باتجاه محتجين توجهوا للبوابة الحدودية للتعبير عن رفضهم للاعتداء على اللاجئين السوريين في مدينة قيصري التركية، وهو من أبناء قرية الشيخ عيسى في ريف حلب، مقيم في مخيم باب السلامة شمالي مدينة أعزاز. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري.

↑ خالد رشيد العمر

- في يوم السبت 27 / تموز قرابة الساعة 6:20، أصاب هجوم صاروخي أرضية الملعب البلدي لكرة القدم في قرية مجدل شمس في الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل، ما تسبب في وقوع مجزرة، وثّقنا فيها مقتل 12 طفلاً، بينهم 4 إناث و8 ذكور، إضافةً إلى إصابة قرابة 36 شخصاً، ووقوع أضرار مادية كبيرة في المكان، تشير كل من الشهادات، ولقطات الفيديو للهجوم الصاروخي، والانفجار الذي أعقبه، وشكل الحفرة، وبقايا الصاروخ، أنَّ مصدر القصف غالباً جاء من الشمال، ونظراً لجغرافية قرية مجدل شمس، فنحن نرجح أن يكون الصاروخ قد أُطلق من جنوب لبنان من قبل حزب الله اللبناني، وقد أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً حول الحادثة.

ثانياً: قوات النظام السوري:

قتلت قوات النظام السوري **8 مدنيين**، بينهم 1 طفل، و4 بسبب التعذيب، وبنسبة تقارب 12 % من مجموع ضحايا تموز، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سوريّة عدة، حيث وثَّقنا مقتل 3 مدنيين في محافظة ريف دمشق، و2 في محافظة درعا، ومقتل 1 مدني في كل من محافظة دمشق ودير الزور والسويداء.

- الثلاثاء 2/ تموز قتل 3 مدنيين، وهم رمضان حسن زينة، وبلال طه المصري، والطفل صهيب عماد حجازي، إثر إطلاق مدفعية تابعة لقوات النظام السوري المتمركزة في اللواء 121 على أطراف بلدة كناكر عدة قذائف استهدفت بلدة كناكر، حيث طالت إحداها حافلة نقل عمّال، ما أدى إلى مقتلهم، كما تسبَّبت القذائف بدمار جزئي وأضرار مادية بسيطة في عدّة منازل. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.
- الخميس 25/ تموز توفي الطفل ماهر عوض العوض، البالغ من العمر 12 عاماً، إثر انفجار قنبلة عنقودية من مخلفات قصف سابق لقوات النظام السوري كان قد عثر عليها قرب بركة مياه وسط قرية دير العدس. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

ثالثاً: قوات سوريا الديمقراطية:

وثَّقنا مقتل **4 مدنيين**، بينهم 2 طفل و1 سيدة، على يد قوات سوريا الديمقراطية حيث قتل 2 مدني في محافظة حلب، و2 في محافظة دير الزور، 3 مدنيين وهم 2 طفل و1سيدة، قضوا جراء إطلاق الرصاص من قبل دوريات قوات سوريا الديمقراطية.

- الثلاثاء 2/ تموز توفيت السيدة زوجة صالح المديد، متأثرةً بجراحها التي أصيبت بها في 29/ حزيران/ 2024، إثر إطلاق عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية الرصاص عليها أثناء وجودها في قرية البغيلية المقابلة للعناصر المتمركزين على ضفة نهر الفرات في ريف محافظة دير الزور الغربي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

ب: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في تموز ما لا يقل عن **8 حوادث اعتداء** على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 5 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري، ومعظمها في محافظة إدلب. من بين هذه الهجمات وثَّقنا 2 حادثة اعتداء على مدرسة، و2 على مكان عبادة. لتصبح حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية منذ مطلع عام 2024 حتى آب من العام ذاته، 65حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

- الثلاثاء 2/ تموز/ 2024، قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري بقذيفة مدفعية مسجد الزبير بن العوام وسط قرية آفس في ريف محافظة إدلب الشرقي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في مئذنة المسجد، وإصابة أثاثه ونوافذه بأضرار مادية متوسطة. تخضع قرية آفس لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

- الإثنين 15/ تموز/ 2024، أطلقت قوات النظام السوري 9 طائرات مسيَّرة عن بعد محمَّلة بالمتفجرات (انتحارية) على قرية معرزاف في جبل الزاوية في ريف محافظة إدلب الجنوبي، أصابت واحدة منها سيارة مدنية كانت بمحاذاة مدرسة معرزاف للتعليم الأساسي؛ ما أدى إلى إصابة السيارة بأضرار مادية كبيرة دون تسجيل أضرار مادية ببناء المدرسة. تخضع قرية معرزاف لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

↑ صورة تظهر قصف النظام سيارة مدنية قرب مدرسة معرزاف للتعليم الأساسي بمسيرة انتحارية في 15 تموز 2024

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في تموز مقتل 65 مدنياً، بينهم 23 طفلاً و3 سيدات (أنثى بالغة)، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2024 حتى آب من العام ذاته، 494 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

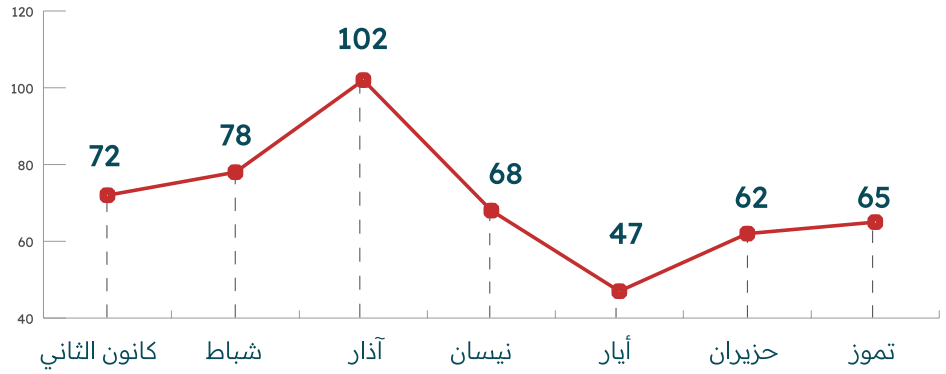

سجلنا في تموز في عام 2024، قرابة 13 % من إجمالي حصيلة الضحايا، فيما سجلنا في آذار الحصيلة الأعلى خلال هذا العام وبلغت قرابة 21 % من إجمالي حصيلة ضحايا العام ذاته، فيما كانت الحصيلة الأقل خلال هذا العام في شهر أيار والتي بلغت نسبتها قرابة 9 %.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في تموز بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

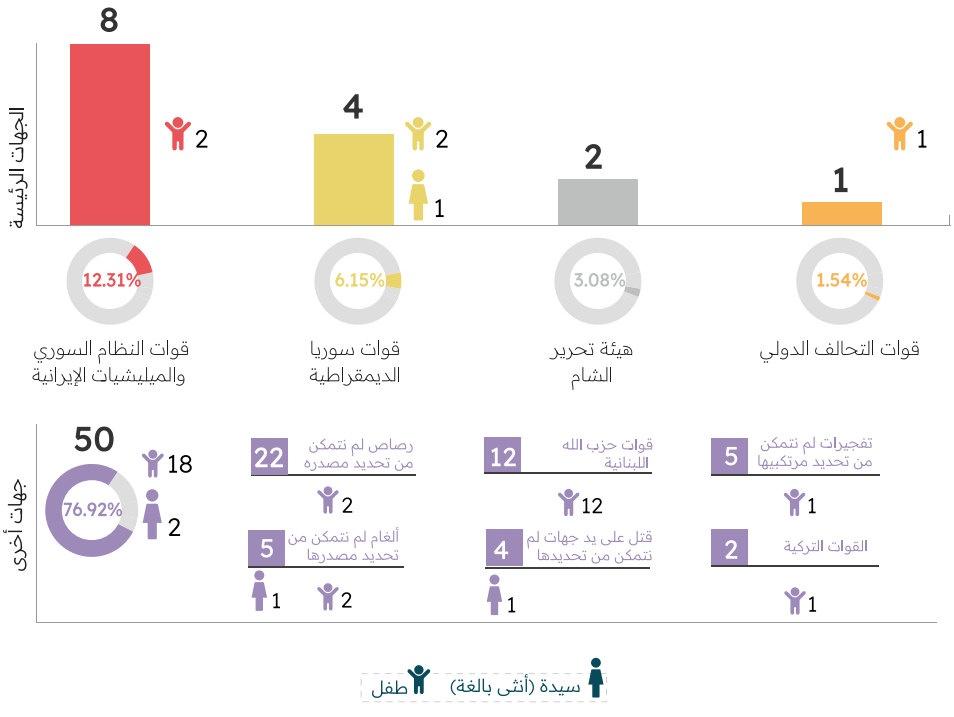

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثّقنا مقتل 8 مدنيين، بينهم 2 طفل على يد قوات النظام السوري.
- **هيئة تحرير الشام:**
وثّقنا مقتل 2 مدني على يد هيئة تحرير الشام.
- **قوات سوريا الديمقراطية:**
وثّقنا مقتل 4 مدنيين، بينهم 2 طفل و1 سيدة على يد قوات سوريا الديمقراطية.
- **قوات التحالف الدولي:**
وثّقنا مقتل 1 طفل على يد قوات التحالف الدولي.

باء: جهات أخرى:

وثّقنا مقتل **50 مدنياً**، بينهم 18 طفلاً، و2 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 5 مدنيين، بينهم 2 طفل و1 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 22 مدنياً، بينهم 2 طفل.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 5 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 4 مدنيين، بينهم 1 سيدة.
- **قوات حزب الله اللبنانية:** 12 طفلاً.
- **القوات التركية:** 2، بينهم 1 طفل.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في تموز على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

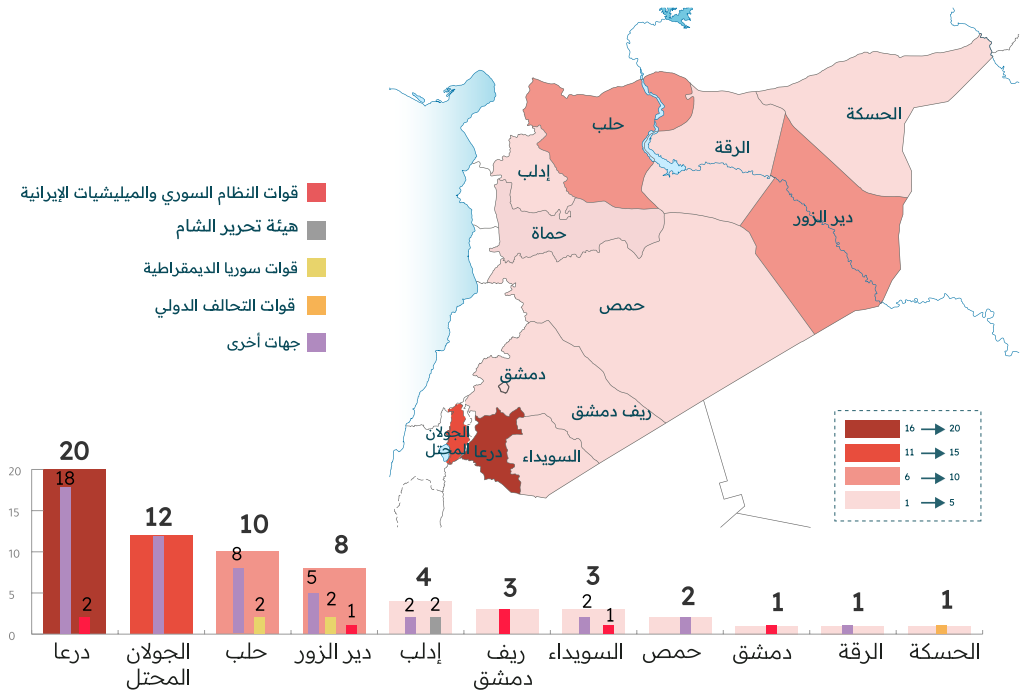

بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 31 % من حصيلة الضحايا الكلية الموثَّقة في تموز وهي النسبة الأعلى بين المحافظات قضى 18 ضحية منها على يد جهات أخرى، تلاها الجولان المحتل بنسبة تقارب 18 %، تلتها محافظة حلب بنسبة تقارب 15 % من حصيلة الضحايا الكلية.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في تموز مقتل 6 أشخاص بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 59 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 حتى آب من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

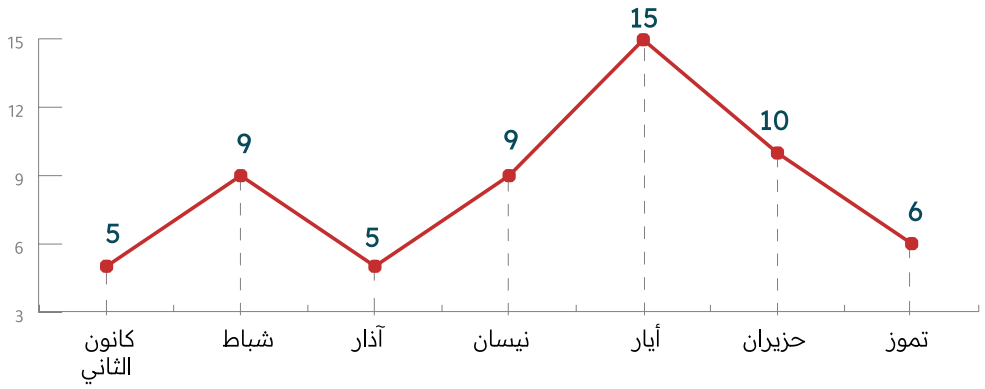

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 51% مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024، أي أنّ أكثر من نصف ضحايا التعذيب قد تم قتلهم على يد قوات النظام السوري، وكان شهر أيار قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة ضحاياه 25% من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم في تموز بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 4
- هيئة تحرير الشام: 2

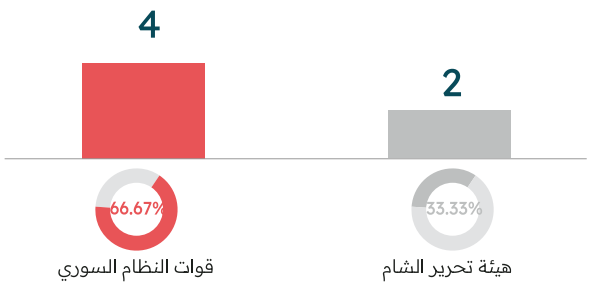

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

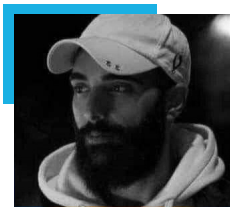
أحمد نمر الحللي

أحمد نمر الحللي، من أبناء حي برزة في مدينة دمشق، اعتقلته قوات النظام السوري في مطلع حزيران/ 2024، عند مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، وتم اقتياده إلى فرع فلسطين "235" التابع لشعبة المخابرات العسكرية في مدينة دمشق.

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من نشطاء محليين في مدينة دمشق، كان أحمد لاجئاً في لبنان، وفي حزيران/ 2024، قامت عناصر الأمن العام اللبناني باعتقاله وإعادته قسرياً إلى الحدود السورية مع مجموعة من اللاجئين، في إطار حملة أمنية شنَّتها السلطات اللبنانية منذ بداية عام 2024 ضد اللاجئين السوريين المتواجدين في لبنان. وكان "أحمد" ممن أجروا تسوية لوضعهم الأمني قبيل لجوئه إلى لبنان.

تم اعتقال أحمد فور إعادته من لبنان دون إصدار مذكرة اعتقال قانونية أو إبلاغ ذويه، ومنع من التواصل مع عائلته أو محامٍ. وفي نهاية حزيران/ 2024، سجَّلنا نقله من فرع فلسطين في دمشق إلى إحدى المشافي في مدينة دمشق وهو بحالة صحية سيئة نتيجة التعذيب الذي تعرض له، وبقي في العناية المشددة فيها إلى أن سجَّلنا وفاته يوم السبت 6/ تموز/ 2024.

خامساً: حصيلة الكوادر الطبية:

وثَّقنا مقتل 1 من الكوادر الطبية في تموز على يد جهات أخرى.يتوزعون على النحو التالي:

ألف: جهات أخرى:

- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث:

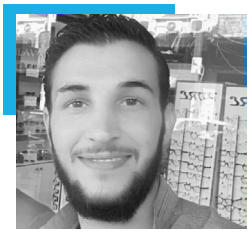
منتصر عبد الحكيم الفلاح

الأربعاء 3/ تموز/ 2024، قتل الطبيب منتصر عبد الحكيم الفلاح، اختصاص جراحة، إثر إطلاق الرصاص عليه من قِبل مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم في مدينة الصنمين في ريف درعا الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

سادساً: حصيلة المجازر:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع 1 مجزرة في شهر تموز على يد جهات أخرى لتصبح حصيلة المجازر منذ بداية عام 2024، 10 مجازر.

ألف: جهات أخرى: 1

- **قوات حزب الله اللبنانية:** 1

تسببت المجازر الموثَّقة في شهر تموز بمقتل 12 طفلاً.

في يوم السبت 27 / تموز، قرابة الساعة 6:20، أصاب هجوم صاروخي أرضية الملعب البلدي لكرة القدم في قرية مجدل شمس في الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل، ما تسبب في وقوع مجزرة، وثَّقنا فيها مقتل 12 طفلاً، بينهم 4 إناث و8 ذكور، إضافةً إلى إصابة قرابة 36 شخصاً، ووقوع أضرار مادية كبيرة في المكان، تُشير كل من الشهادات، ولقطات الفيديو للهجوم الصاروخي، والانفجار الذي أعقبه، وشكل الحفرة، وبقايا الصاروخ، أنَّ مصدر القصف غالباً جاء من الشمال، ونظراً لجغرافية قرية مجدل شمس، فنحن نرجح أن يكون الصاروخ قد أُطلق من جنوب لبنان من قبل حزب الله اللبناني.

↑ ضحايا القصف الصاروخي على الملعب البلدي لكرة القدم في قرية مجدل شمس في الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل في 27/ تموز/ 2024

صورة توضح الموقع الذي وقع فيه الصاروخ، وصورة ثانية تظهر السحابة الدخانية الناتجة عن انفجار الصاروخ- لقطة مأخوذة من مقطع فيديو قام بتصويره أحد السكان في المنطقة.

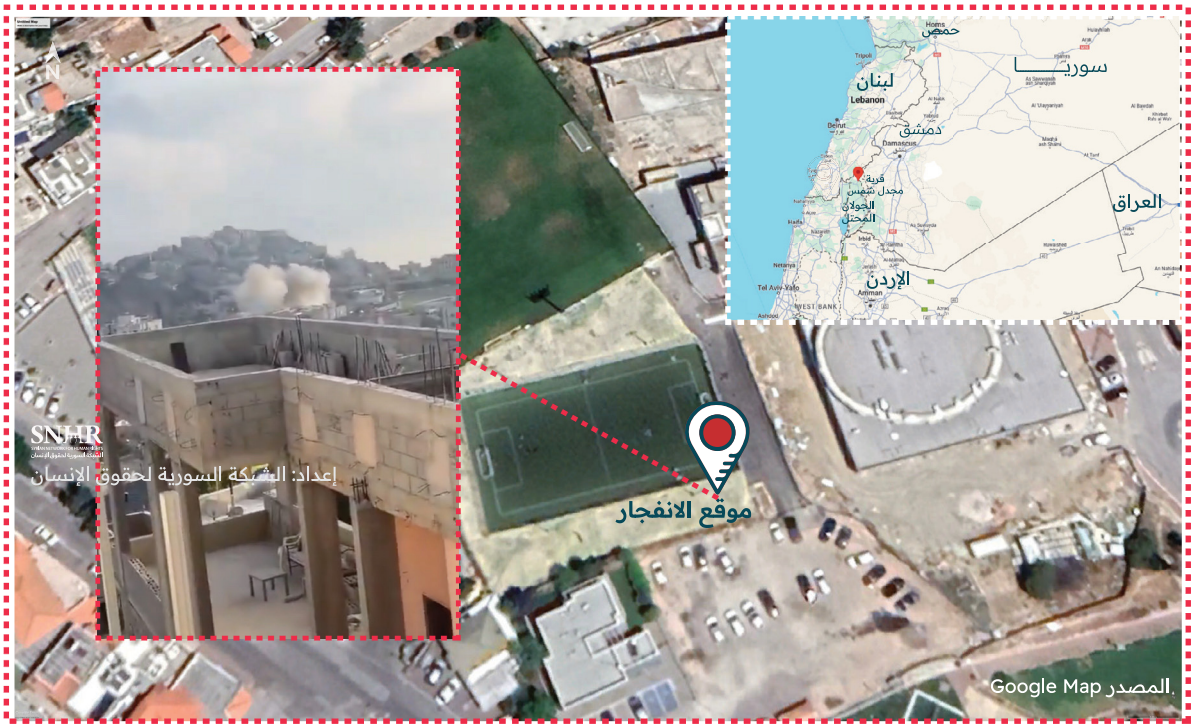

الصورة الأولى توضح مكان الانفجار واتجاهه من الشمال إلى الجنوب، وصورة ثانية تظهر اتجاه الانفجار والحفرة الناتجة عنه.

مقطع مصوَّر من قبل أحد السكان يوضح كيف كان ينظر باتجاه الشمال ومن ثم يتجه باتجاه الانفجار، يوضح الفيديو لحظة الانفجار والمحيط العام للمكان، كما تظهر الخريطة الطبوغرافية للمكان صحة الفيديو المصوَّر.

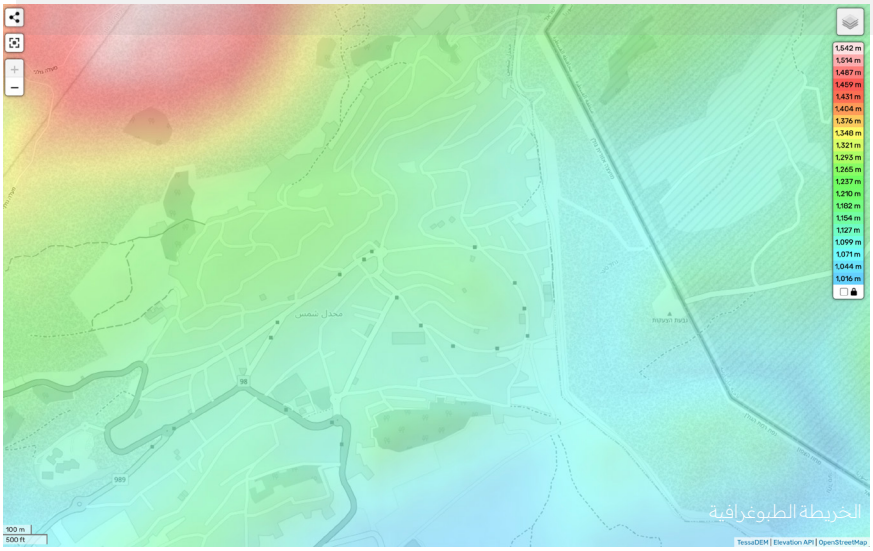

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مجازر من ذاكرة الحراك الشعبي
نحو الديمقراطية في سوريا

حدث في مثل هذا الشهر/تموز :

في 10/ تموز/ 2014، ألقى الطيران التابع للنظام السوري قنبلة برميلية على الشارع الرئيس في حي الميسر في مدينة حلب، وسط تجمع للمدنيين والباعة المتجولين، ما أدى إلى مقتل **19 شخصاً**، بينهم 1 طفل و3 سيدات، إضافةً إلى دمار في عدد من المحلات التجارية والأبنية السكنية. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلّحة وقت الحادثة.

الأحد 2/ تموز/ 2017، قصف طيران الحلف السوري - الروسي ثابت الجناح (ما زال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة) بالصواريخ تجمُّعاً للنازحين في منطقة الحقاف الواقعة غرب تل الأصفر في ريف محافظة السويداء الشمالي الشرقي؛ ما أدى إلى **مقتل 16 شخصاً**، بينهم 3 أطفال، و6 سيدات، كانت منطقة الحقاف تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلّحة وقت الحادثة.

الجمعة 14/ تموز/ 2017، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنَّه روسي صاروخاً على بناء سكني وسط بلدة عين ترما في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق؛ ما أدى إلى **مقتل 14 مدنياً**، بينهم 3 أطفال و6 سيدات، تخضع البلدة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

الأحد 21/ تموز/ 2019، قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري (Su-24) صواريخ عدة أمام مسجد الإيمان في منطقة الكراج وسط قرية أورم الجوز في ريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى **مقتل 10 مدنيين**، بينهم 3 أطفال (اثنان من الذكور، وأنثى واحدة)، وسيدة واحدة، وإصابة 22 آخرين بجراح. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلّحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 19/ تموز/ 2020، انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر عند دوار سجو -الواقع على بعد 1 كم عن معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا- قرب قرية سجو المعروفة بقرية السلامة التابعة لمدينة اعزاز في ريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى **مقتل 13 مدنياً**، بينهم 1 طفل، وإصابة قرابة 60 آخرين بجراح، تُشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ موقع الانفجار يعتبر منطقة حيوية وتجارية، وهي نقطة وصل لمناطق مخيمات النازحين المنتشرة في محيطها، وما زلنا نحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المنطقة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

قول الشاهد عدنان الشامي مدير المكتب الإعلامي في بلدة عين ترما[1]

”إحدى النساء التي قمنا بانتشالها من تحت الأنقاض، لم ترضَ أن نأخذها إلى الإسعاف حتى استخرجنا رضيعها الذي كان على قيد الحياة، في حين عادت إحدى النساء المسنات من المشفى على عجل وساهمت بالحفر مع الدفاع المدني؛ لتطمئنَّ على حفيدها المدفون تحت الأنقاض.“

1. عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سابعاً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في تموز ما لا يقل عن 8 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 5 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري، ومعظمها في محافظة إدلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 2 حادثة اعتداء على مدرسة، و2 على مكان عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 5
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 1

ألف: جهات أخرى: 1

- قوات حزب الله اللبناني: 2

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة منذ مطلع عام 2024 حتى آب من العام ذاته 65 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

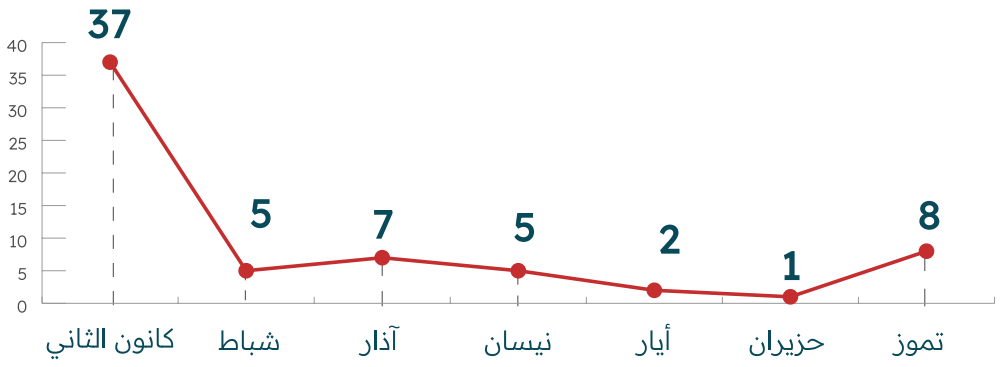

يُظهر المخطط أنّ حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في سوريا في تموز سجلت ارتفاعاً عما كانت عليه في الشهرين المنصرمين، لتصبح ثاني أعلى حصيلة مسجلة شهرياً منذ بداية عام 2024، بنسبة وصلت قرابة 13 % من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة الموثَّقة منذ مطلع العام.

ثامناً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011 قُتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنَّهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معدٍّ من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأنَّ "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

تاسعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقَّدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة ثلاثة عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنَّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثَّقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي في سوريا، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببةً في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنيَّة أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي. واتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أُتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org